

واقع ومستقبل نظام التقاعد في الجزائر (دراسة تحليلية استشرافية)

The reality and future of the retirement system in Algeria (a forward-looking analytical study)

ط.د روجي فيسة عمر^{1*}، ط.د حاج شريف هشام²

Hadj cherif Hicham Roubehie fissa Omar

¹جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر، o.roubehiefissa@univ-chlef.dz²جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر، h.hadjcherif@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2022-03-31

تاريخ القبول: 2022-03-01

تاريخ الاستلام: 2022-01-15

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة للتعريف بالوضع المالي الحالي لنظام التقاعد في الجزائر ممثلا في الصندوق الوطني للتقاعد وتحديد أسباب اختلالها بالإضافة إلى دراسة الوضعية المالية المستقبلية للصندوق في ظل عدم وجود إصلاحات فعالة من خلال دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر على صندوق التقاعد.

وقد توصلنا إلى أن صندوق التقاعد الجزائري سيعاني من عجز مالي كبير آفاق 2050 وذلك نتيجة لزيادة نفقات التقاعد الناجمة عن زيادة عدد المتقاعدين وزيادة أمل الحياة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى حجم الإيرادات سيرتفع بنسبة ضئيلة مقارنة بحجم النفقات وذلك بسبب محدودية الاشتراكات المدفوعة نتيجة ارتفاع معدل البطالة، لذا لضمان الاستدامة المالية يجب العمل على تنويع مصادر تمويل الصندوق وإدخال إصلاحات فعالة على نظام التقاعد.

الكلمات المفتاحية: الصندوق الوطني للتقاعد، مستقبل نظام التقاعد، الاستدامة المالية،

تصنيف JEL : G23 ؛ H55

Abstract:

We aim from this study to define the current financial position of the retirement system in Algeria represented by the National Pension Fund, to determine the causes of its imbalance and to study the future financial position of the Fund in the absence of effective reforms by studying some economic and social indicators affecting directly or indirectly on the retirement fund.

We concluded that the Algerian pension fund will suffer from a large financial deficit in the horizons of 2050 as a result of the increase in retirement expenses resulting from the increase in the number of retirees and life expectancy, On the other hand, the volume of revenues will increase by a small percentage compared to the volume of expenditures due to the limited contributions paid as a result of

* روجي فيسة عمر، o.roubehiefissa@univ-chlef.dz

the high unemployment rate. Therefore, to ensure the financial sustainability, work must be done to diversify the sources of financing the fund and to introduce effective reforms to the pension system.

Keywords: National pension fund, future of pension system, financial sustainability,

JEL Classification Codes : G23 ; H55

1. مقدمة:

يعتبر نظام التقاعد في الجزائر وليد الحقبة الاستعمارية، لكن بعد الاستقلال تطور هذا النظام إلى غاية سنة 1983، فبعد التغير والتنوع في الأنظمة، ظهر نظام وحيد وعام وذلك من خلال صدور قانون الضمان الاجتماعي في جويلية 1983، لكن هذا النظام لم يبقى على حاله وإنما أدخلت عليه العديد من التعديلات وذلك في فترة التسعينات نتيجة الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها الجزائر.

يعتبر الصندوق الوطني للتقاعد الجهاز الرسمي والمسئول عن دفع معاشات المتقاعدين، بحيث أن كل الأفراد الأجراء الذين أنهوا حياتهم المهنية يخطرطن ضمن هذا الصندوق، إلا أن هذا الأخير سجل عجزا واضحا في تسديد ما عليه من التزامات اتجاه المتقاعدين، فقد عرف رصيذا سالباً خلال السنوات الأخيرة نتيجة لزيادة النفقات وتراجع الإيرادات متأثراً بالتحويلات الاقتصادية والديموغرافية، مما دفع ذلك بنا للبحث عن أسباب هذا العجز ومحاولة معرفة مستقبل نظام التقاعد في ظل المعطيات الحالية، بالإضافة إلى اقتراح بعض الآليات التي من شأنها خلق توازن مالي مستدام لنظام التقاعد الجزائري.

إشكالية الدراسة: من خلال ما تم تقديمه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي أهالمغيرات المتحركة في رصيذ صندوق التقاعد والآليات المقترحة لاستدامة هذا النظام؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ تعتبر عوائد استثمار أموال المتقاعدين من أهم مصادر تمويل صندوق التقاعد؛
- ✓ يعد ارتفاع أمل الحياة أهم عامل مساهم في طول عمر المعاش مما يزيد من حجم نفقات التقاعد.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ التعريف بنظام التقاعد الجزائري والصندوق الوطني للتقاعد وهيكل تمويله؛
- ✓ مستقبل نظام التقاعد الجزائري في ظل ثبات المتغيرات المتحركة في إيرادات ونفقات صندوق التقاعد؛
- ✓ وضع آليات ومقترحات من شأنها تخفيف عجز صندوق التقاعد الجزائري.

منهج الدراسة:

لإعداد هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف لنظام التقاعد الجزائري، بالإضافة إلى عرض للوضع المالية الحالية للصندوق الوطني للتقاعد والمستقبلية، وتحليل أهم

المتغيرات المتحركة في رصيد صندوق التقاعد بغية الوصول إلى آليات وحلول من شأنها تخفيف العجز المالي وضمان استدامة التوازن المالي لهذا النظام.

هيكل الدراسة:

المحور الأول: نظام التقاعد الجزائري؛

المحور الثاني: مستقبل نظام التقاعد الجزائري؛

المحور الثالث: آليات الاستدامة المالية لنظام التقاعد.

2. نظام التقاعد الجزائري

يعتبر نظام التقاعد الجزائري من الأنظمة الأساسية الموحدة، أي أنه لا يعتمد على التعدد، ويقوم على مبدأ التكافل الاجتماعي بين الأجيال.

1.2 مفهوم نظام التقاعد القائم على مبدأ التوزيع:

تأسس النظام الحالي للتقاعد بموجب القانون رقم 12/83 المؤرخ في 02 جويلية 1983، الذي خول للصندوق الوطني للتقاعد تسيير معاشات التقاعد وذلك بعد تنظيم دوره وتحديد قانونه الأساسي بموجب المرسوم 223/85 المؤرخ في 1985/08/20 المتعلق بالتنظيم الإداري للتأمينات. (صندرة، 2017، صفحة 526)

يعتبر نظام التقاعد في الجزائر نظاما تأمينيا تساهميا ويمتاز بخاصية تضامنية بين الأجيال، تضامن العمال النشطاء باتجاه المتقاعدين غير النشطاء، هذه الخاصية تجسد مبدأ التوزيع الذي يقوم عليه نظام التقاعد في الجزائر، حيث يتولى العمال الأجراء عن طريق دفع الاشتراكات ضمان أداءات الأشخاص المتواجدين في حالة تقاعد، وهو من الأنظمة التي تركز على مبادئ بسمارك في الموضوع، كأول نظام للتأمين الاجتماعي. (مليك، 2012، صفحة 56)

2.2 الصندوق الوطني للتقاعد

الصندوق الوطني للتقاعد عبارة عن هيئة عمومية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، أنشئ هذا الصندوق بنص المرسوم رقم 223-85 المؤرخ في 20 أوت 1985، والذي تم استبداله بالمرسوم رقم 92-07 المؤرخ في 04 جانفي 1992، المتعلق بكيفية تسيير صناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي للتأمين الاجتماعي، وكانت الغاية من إنشائه هي تسيير مختلف أنظمة التقاعد التي كانت متواجدة قبل دستور 1983 وتوحيدها في نظام تقاعد موحد يعطي نفس الامتيازات لجميع العمال بغض النظر عن ميدان نشاطهم. (caisse nationale de reatraitte)

3.2 مصادر تمويل الصندوق الوطني للتقاعد:

وتتخصص مصادر تمويل الصندوق الوطني للتقاعد في العناصر التالية:

1.3.2 التمويل عن طريق الاشتراكات:

يتم تمويل نفقات التقاعد ومصاريف تسيير فرع التقاعد كبقية فروع الضمان الاجتماعي عن طريق قسط من الاشتراكات الإجبارية بعنوان الضمان الاجتماعي، وتتم كما يلي:

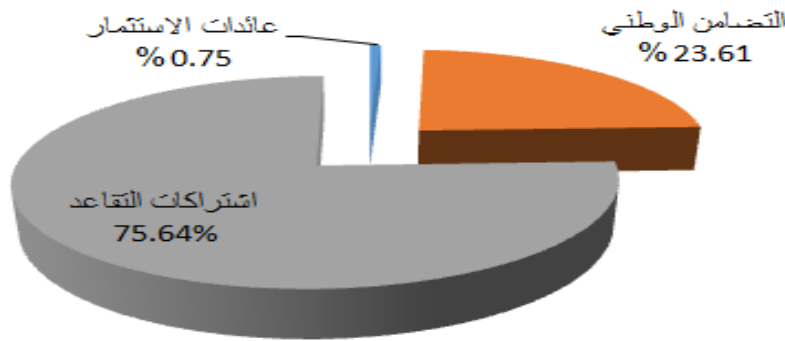
✓ التقاعد العادي: 17,25% منها، 10% على المستخدم، و6,75% على عاتق الأجير و0,5% حصة صندوق الخدمات الاجتماعية؛

✓ التقاعد المسبق: 0,5% مقسمة مناصفة بين المستخدم والأجير. (صليحة و فاطمة، 2020، صفحة 142)

2.3.2 تدخل ميزانية الدولة:

بالإضافة إلى الاشتراكات المدفوعة من طرف المستفيدين من الضمان الاجتماعي، فقد أعاد القانون رقم 12/01 المؤرخ في 19 جويلية 2001 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 على عاتق الدولة الأداءات العائلية للعمال الأجراء والمتقاعدين لنظام الأجراء، فتقوم بتمويل المنح العائلية ونفقات التضامن الوطني من خلال منح فارق تكميلي للمتقاعدين الذين يقل مبلغ معاشاتهم عن الحد الأدنى القانوني أي 75% من الأجر الوطني الأدنى المضمون و2,5 مرة الأجر الوطني الأدنى المضمون بالنسبة للمجاهدين، التعويضات التكميلية المقررة لفائدة منح التقاعد الصغيرة، منح العجز، وكذا معاشات التقاعد والتأمين الاستثنائي. (علي و إبراهيم، 2015، صفحة 132)

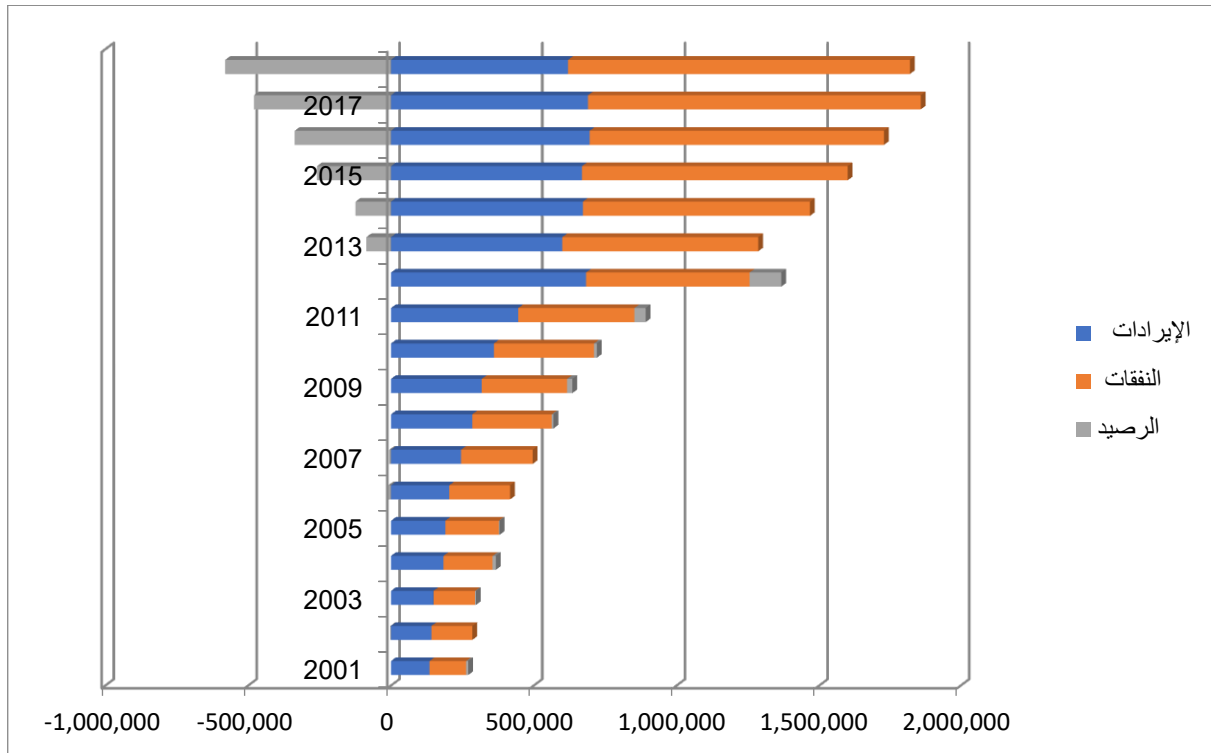
الشكل 1: هيكل تمويل الصندوق الوطني للتقاعد



المصدر: بودية مراد، بوشعور رضية، 2018، ص5.

يوضح لنا الشكل أعلاه هيكل تمويل الصندوق الوطني للتقاعد حيث نلاحظ أن الصندوق يعتمد على اشتراكات العمال المدفوعة كأهم مصدر للإيرادات والتي تشكل نسبة 75.64% من إجمالي المداخيل، في حين أن عائد الاستثمار لا يتجاوز 1% من مجموع الإيرادات، بالمقابل نجد المداخيل المتأتية عن التضامن الوطني والتي تساهم بها الدولة من خلال صرف الإعانات والمنح العائلية، إضافة إلى النفقات الموجهة لخدمة المتقاعدين الذين يتقاضون منح تقاعد منخفضة وذلك كله يشكل ما نسبته 23.61% من إجمالي الإيرادات.

الشكل 2: تطور حجم إيرادات ونفقات الصندوق الوطني للتقاعد



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الصندوق الوطني للتقاعد.

فيما يخص رصيد الصندوق فيلاحظ أنه مر بعدة تطورات حيث شهد ارتفاعا لسنوات 2003، 2004 و 2005 ثم عرف انخفاضا امتد لثلاث سنوات متتالية، مع تسجيل رصيد سالب لسنتي 2006 و 2007 وهو ما يمكن تفسيره بالإجراءات المتخذة من طرف الحكومة على غرار إقرار التعويض التكميلي للمعاشات الصغرى (ICPRI) ومنح التقاعد (ICAR)، ليعرف هذا الرصيد نوعا من التحسن خاصة بعد إقرار بعض الإصلاحات الخاصة بالنظام الوطني للتقاعد، كذلك إنشاء الصندوق الوطني لاحتياجات التقاعد الذي يمول باقتطاع نسبة 2% من الجباية النفطية السنوية، والذي أنشأ بشكل خاص لتأمين النظام الوطني للتقاعد من تقلبات الاقتصادية ولضمان استدامته لفائدة الأجيال القادمة، ليدخل بعد ذلك الصندوق الدخول في عجز متزايد وبرصيد سالب ابتداء من سنة 2013، وذلك راجع لزيادة عدد المتقاعدين وانخفاض عدد المشتركين بسبب البطالة وغيرها بالإضافة إلى تراجع عائد الجباية البترولية الذي كان يمثل جزءا من إيرادات الصندوق.

3. مستقبل نظام التقاعد الجزائري:

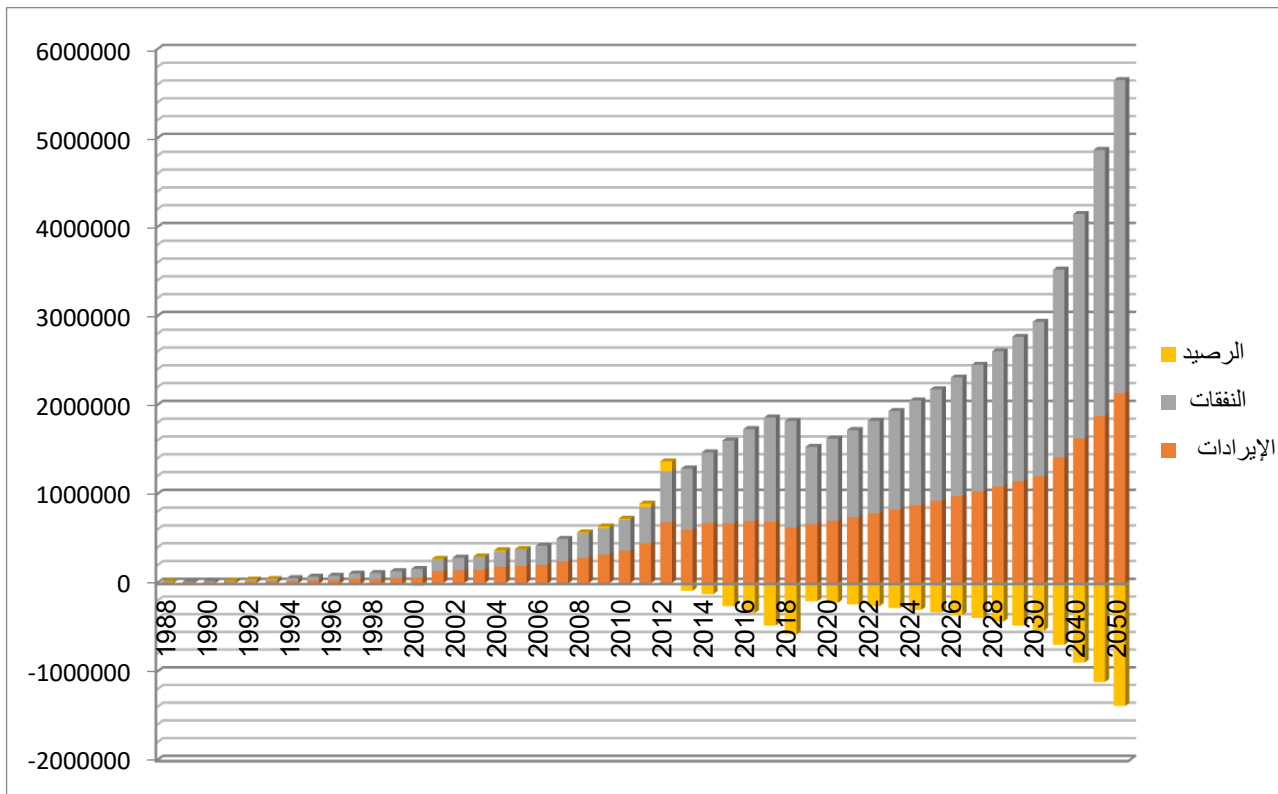
1.3 الوضعية المالية لصندوق التقاعد آفاق 2050:

المنتبغ لحالة نظام التقاعد الجزائري، سيلاحظ الفجوة المالية بين الإيرادات والنفقات، بحيث أضحى رصيد صندوق التقاعد سالبا منذ سنة 2013، إلى أن تقاوم الأمر خلال سنوات 2018 و 2019، وتشير

التوقعات أدناه إلى أن نفقات التقاعد ستزداد بشكل كبير مقارنة بالإيرادات مما سيسمح بتوسع الفجوة بينهما، مما يزيد من قيمة الرصيد السالب للصندوق.

هذه الزيادة الكبيرة المتوقعة في نفقات التقاعد ناتجة عن عدة أسباب منها: زيادة عدد المتقاعدين، تراجع معدلات التوظيف وارتفاع معدل البطالة مما يعني تراجع مجموع الاشتراكات المدفوعة من قبل الفئة النشطة لصندوق التقاعد، أيضا فيما يخص ارتفاع أمل الحياة، تراجع معدل التغطية، كل هذه المتغيرات ستزيد الوضع تفاقم مما يستدعي البحث عن حلول مستعجلة وفعالة لكبت هذا الارتفاع المتزايد لنفقات التقاعد، بالإضافة إلى إيجاد قنوات تمويل جديدة من شأنها زيادة الإيرادات، علما أن 75% من مداخل صندوق التقاعد تأتي من الاشتراكات التي يدفعها العمال.

الشكل 3: تطور إيرادات ونفقات صندوق التقاعد آفاق 2050

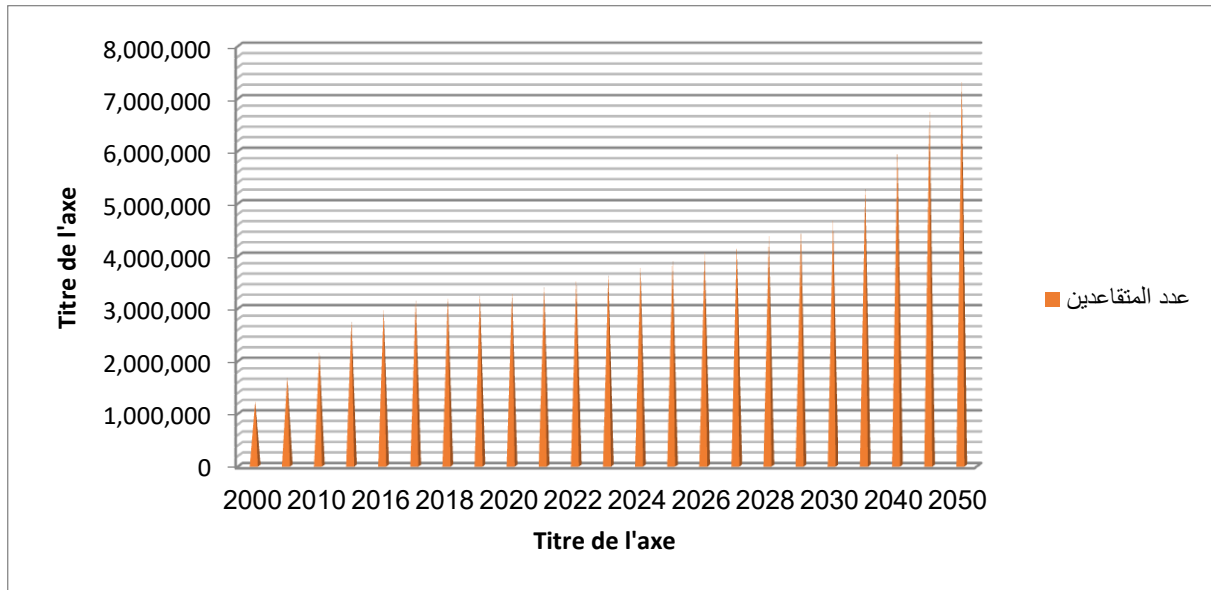


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel 2007

2.3 تطور المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بنظام التقاعد:

تشير التوقعات إلى أن عدد المتقاعدين سينمو من 3.2 مليون متقاعد سنة 2019، إلى 7.2 مليون متقاعد سنة 2050 أي بزيادة تقدر بحوالي 55%، فخلال سنوات 2025 حتى 2050 ستعرف ارتفاعا ملحوظا وزيادة كبيرة في عدد المتقاعدين، هذا كله من شأنه أي يساهم في زيادة الأعباء المالية التي تقع على عاتق صندوق التقاعد فيما يخص دفع معاشات المتقاعدين، والشكل أدناه يوضح ذلك.

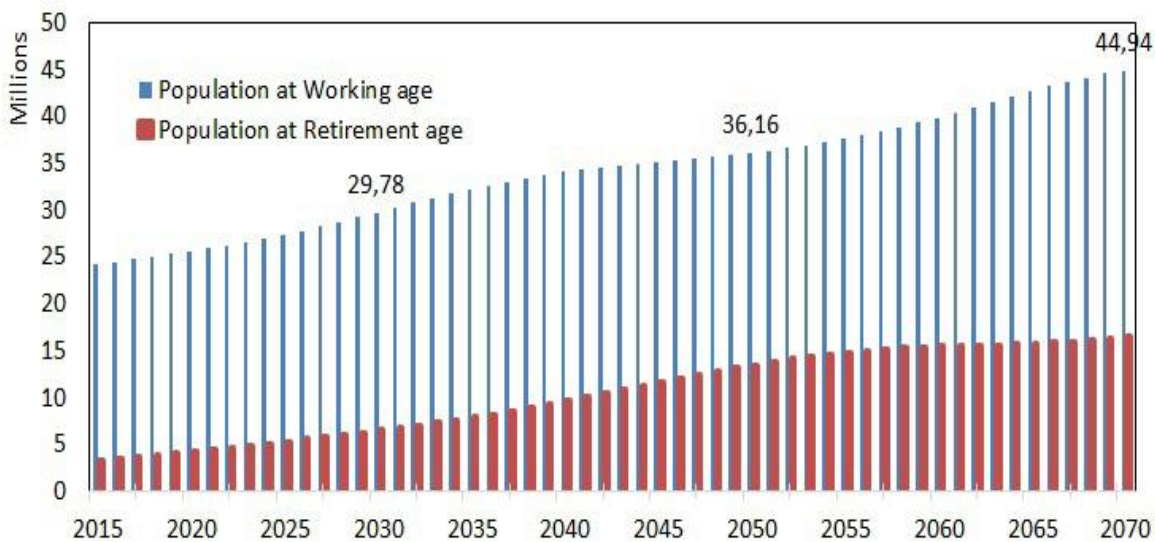
الشكل 4: تطور عدد المتقاعدين آفاق 2050



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel 2007

ومن جهة أخرى ففي الشكل رقم 5 يوضح لنا عدد السكان في سن 60 سنة فما فوق بالمقارنة مع عدد السكان في سن العمل، بحيث نلاحظ أن عدد السكان في سن العمل (15-59) سنة من المتوقع أن ينمو من 25 مليون سنة 2020 إلى 30 مليون سنة 2030، ويمكن أن يصل سنة 2050 إلى 36 مليون، وفي آفاق 2070 من المتوقع أن يصل هذا العدد إلى 45 مليون، هذه الزيادة في اليد العاملة لو تستغل بطريقة جيدة من خلال توفير فرص عمل يمكن تغطية عجز صندوق التقاعد من خلال الاشتراكات المدفوعة من قبلهم، إلا أن توقعات البطالة تشير عكس ذلك.

الشكل 5: تطور السكان في فئة المتقاعدين واليد العاملة



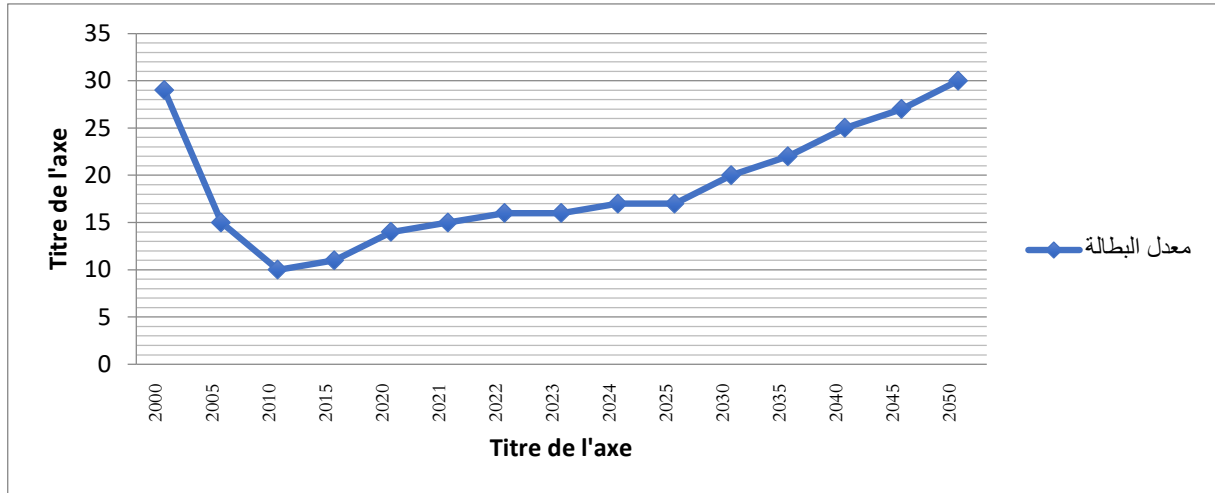
المصدر:

Farid flici, 2017, p: 158.

تشير التوقعات إلى أن معدل البطالة في الجزائر سيشهد ارتفاعا ملحوظا، فبعدما انخفض هذا المعدل دون 10% سنوات 2010 حتى سنة 2013، عاود الارتفاع سنة 2015 وذلك نتيجة للأزمة

المالية التي مرت بها ولا تزال الجزائر نتيجة انهيار أسعار النفط، ومن المتوقع أن يرتفع هذا المعدل لغاية 17% سنة 2025 بزيادة قدرها 2.5% عن المعدل الحالي البالغ 14.5%، وسيستمر هذا المعدل بالزيادة إلى أن يصل في حدود 30% سنة 2050 إذا استمرت الأوضاع على حالها مما ستفقد منظومة الضمان الاجتماعي وصندوق التقاعد اشتراكات هامة من شأنها تخفيف العجز المتوقع بالنظر إلى حجم التكاليف المتوقع ارتفاعها مستقبلا.

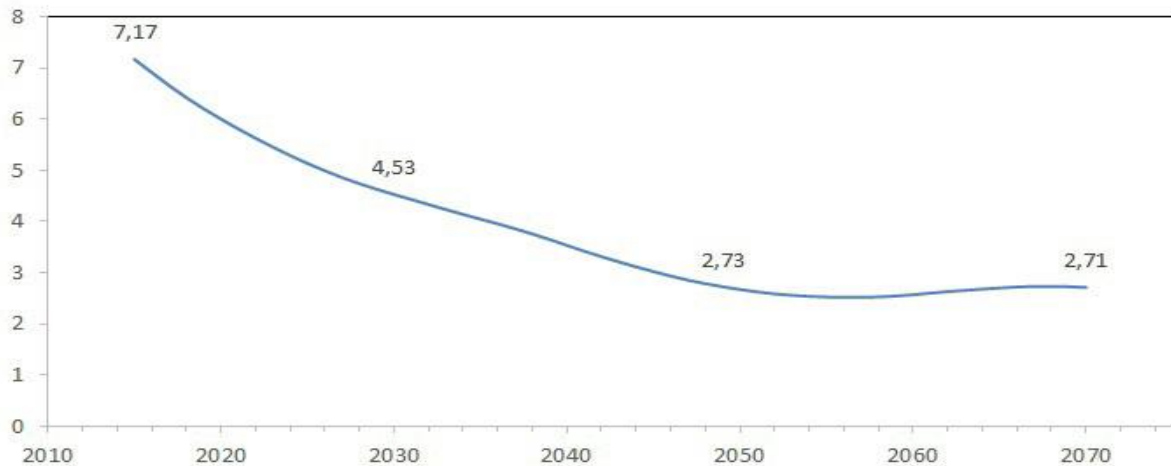
الشكل 6: توقعات البطالة آفاق 2050



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel 2007

أما فيما يخص معدل الإعالة الاقتصادية وكما صرح مدير صندوق التقاعد الوطني، أن التوازن المالي للصندوق يحتاج على الأقل لـ 5 مشتركين لكل متقاعد، وفي الشكل أدناه يمكن ملاحظة توقعات معدل الإعالة أو التغطية، ففي سنة 2015 كان لدينا لكل متقاعد 7 مشتركين، ومن المتوقع أن ينخفض هذا المعدل إلى 4.5 سنة 2030، ليعرف استقرارا في حدود 2.7 مشترك لكل متقاعد خلال الفترة 2050-2070. الصندوق الوطني للتقاعد لم يستطع تحقيق التوازن المالي عندما كان المعدل 7 مشتركين، فكيف له أن يحقق توازنا عندما ينخفض ها المعدل إلى غاية 2.7، هذا الأمر سيزيد الوضع تفاقمًا، لذا يجب البحث في كيفية زيادة عدد المشتركين في نظام الحماية الاجتماعية.

الشكل 7: تطور معدل الإعالة الاقتصادية

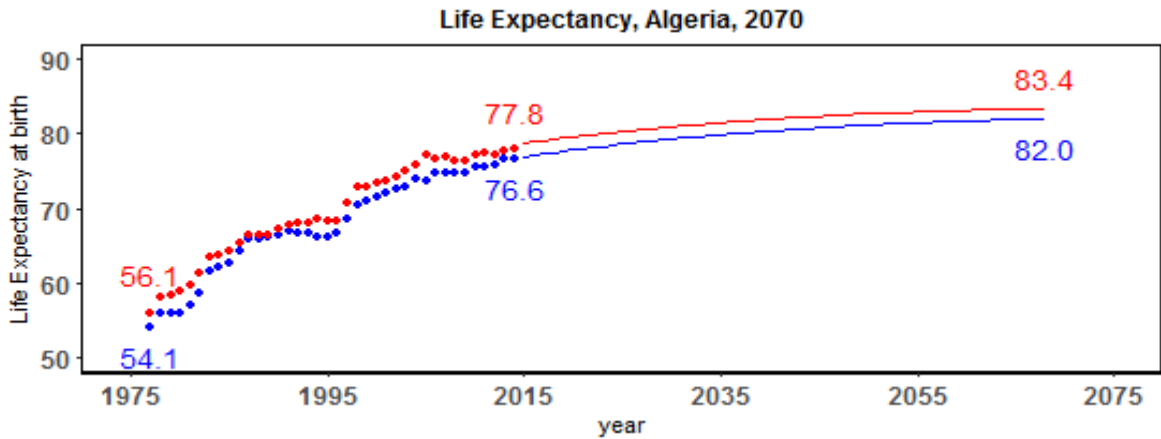


المصدر:

Farid flici, 2017, p: 158.

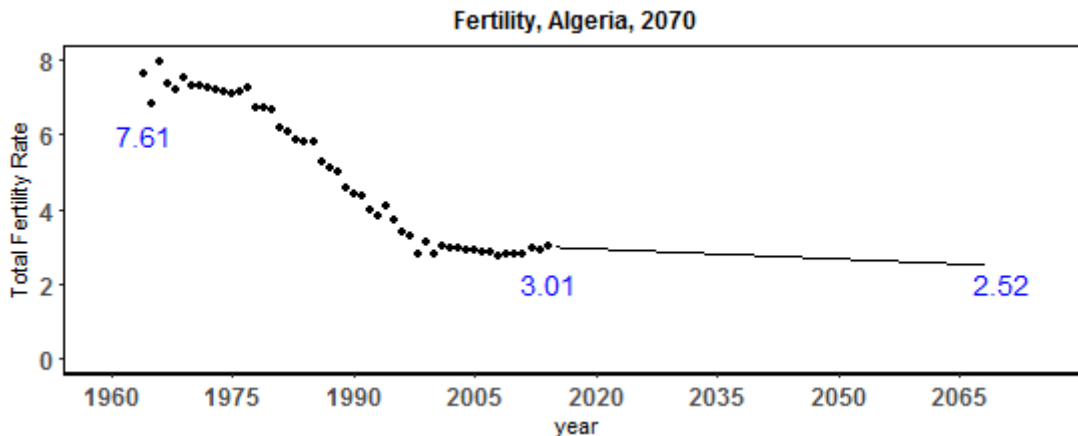
نتيجة لتحسن الظروف المعيشية، وتقدم مستوى الخدمات الصحية المقدمة، عرف معدل الحياة أو أمل الحياة ارتفاعا ملحوظا، فحسب التوقعات المبينة في الشكل أدناه فإن أمل الحياة بالنسبة للسكان سيرتفع من 77.8 سنة بالنسبة للذكور و 76.6 بالنسبة للإناث خلال 2015 ليصل في حدود سنة 2070 إلى 83.4 سنة للذكور و 82.0 سنة للإناث، هذا الارتفاع سيترتب عنه زيادة في نفقات صندوق التقاعد مما سيزيد من تأزم الوضعية المالية أكثر فأكثر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرتقب أن ينخفض معدل الخصوبة، حيث كان يقدر هذا المعدل بـ 7.61 طفل لكل أنثى سنوات 1965-1970، ليعرف انخفاضا سنة 2018 ليصل إلى 3.01، ومن المتوقع في آفاق 2070 أي يصل هذا المعدل إلى 2.52 كما هو موضح في الشكل رقم 8، هذا من شأنه أي يساهم في تقليص فئة الشباب أو الفئة العمرية في سن العمل، الأمر الذي ينجر عنه نقص في حجم الاشتراكات المدفوعة من قبل الفئة العاملة مما يسبب في زيادة الفجوة بين نفقات وإيرادات صندوق التقاعد.

الشكل 8: توقعات أمل الحياة في الجزائر آفاق 2070



المصدر: <https://farid-flici.gitbook.io/pop-proj-dz/> تاريخ الإطلاع 2021/06/19

الشكل 9: توقعات معدل الخصوبة في الجزائر آفاق 2070



المصدر: <https://farid-flici.gitbook.io/pop-proj-dz/> تاريخ الإطلاع 2021/06/19

4. آليات الاستدامة المالية لنظام التقاعد:

1.4 إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتقاعد:

إعادة هيكلة صندوق التقاعد من خلال جعله كصندوق للاستثمار ليس فقط في السوق المحلي، وإنما حتى في الأسواق العالمية، من خلال استثمار أموال المتقاعدين سواء في السندات الحكومية وغيرها من الأدوات المالية المتاحة، ويعتبر صندوق التقاعد الحكومي للنرويج أكبر صندوق سيادي في العالم من حيث حجم أصوله فقد بلغ إجمالي الأصول لهذا الصندوق 1.18 تريليون دولار سنة 2019.

إن الواقع اليوم يفرض على الصندوق الوطني للتقاعد عدم الاكتفاء بالمهام الإدارية وتحويل الأموال إلى المتقاعدين، بل جعله كصندوق عام للاستثمار، كذلك يقوم بطرح أسهم وسندات للاكتتاب العام للحصول على التمويل لتغطية العجز المالي، كذلك الاستفادة من العوائد الناتجة عن الاستثمارات ليس فقط لتغطية العجز على مستوى الصندوق بل يرقى إلى إقراض الحكومة وإنشاء مشاريع واستثمارات تعود بالنفع العام للجميع.

الجدول 1: تطور العائد على استثمارات صندوق التقاعد الحكومي للنرويج للفترة (2008-2016)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
6.92	2.74	7.58	15.95	13.42	(2.54)	9.62	25.62	(23.30)	معدل العائد الإجمالي للصندوق
447	334	544	692	447	(86)	264	613	(633)	العائد الإجمالي (مليار كرونة)
8.72	3.83	7.90	26.28	18.06	(8.84)	13.34	34.27	(40.71)	معدل العائد على الأسهم %
4.32	0.33	6.88	0.10	6.68	7.03	4.11	12.49	(0.54)	معدل العائد على السندات %
0.78	9.99	10.42	11.79	5.77	(4.37)	-	-	-	معدل العائد على العقارات %

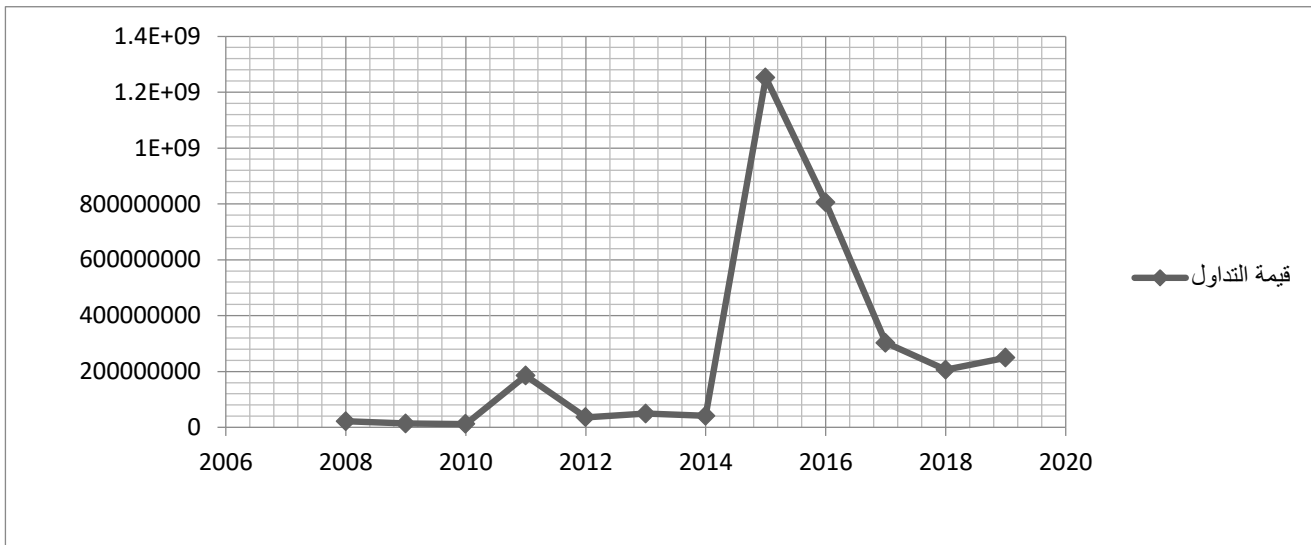
المصدر: زرقاطة مريم، 2018، ص 191.

إن فتح المجال لصندوق التقاعد كي يستثمر أموال المتقاعدين حتما سيعود بالنفع العام، فستساهم العوائد الناتجة من شراء أسهم وسندات ومختلف الاستثمارات الأخرى سواء كانت مالية أو غيرها، من تغطية الاحتياجات المالية على المستوى القصير، المتوسط وحتى البعيد، وسيتمكن الصندوق من تحقيق فوائض مالية مهمة، يستطيع من خلالها تمويل منظومة الضمان الاجتماعي، وحتى ميزانية الدولة إن اقتضى الأمر، هذا الاهتمام بصندوق التقاعد من قبل النرويج يبين مدى أهميته وقدرته على خلق توازنات اقتصادية واجتماعية.

2.4 استثمار جزء من أموال المتقاعدين في السوق المالي الجزائري (البورصة):

من خلال شراء أسهم وسندات، وبالتالي يصبح صندوق التقاعد مالك لجزء من رأس مال المؤسسات التي قام بشراء أسهمها والمدرجة في البورصة، ومنه يتحصل على جزء من الأرباح عند توزيعها، أو يتحصل على عائد مضمون لقاء استثماره في السندات، من خلال الفوائد الدورية المدفوعة وفي الأخير يتحصل على قيمة السند عند تاريخ استحقاقه، وحتى لا تكون أموال المتقاعدين عرضة للخسارة نتيجة للإفلاس الشركات وغيرها، يجب أن تكون سياسة الصندوق الاستثمارية في الأدوات المالية ذات العائد المضمون وبأقل مخاطرة كمرحلة أولية.

الشكل 10: قيمة التداول في البورصة الجزائرية للفترة من 2008 حتى 2019 (القيمة مليون دينار)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء معطيات الموقع الرسمي لبورصة الجزائر: www.sgbv.dz تاريخ الإطلاع 2020/06/18، 17:31.

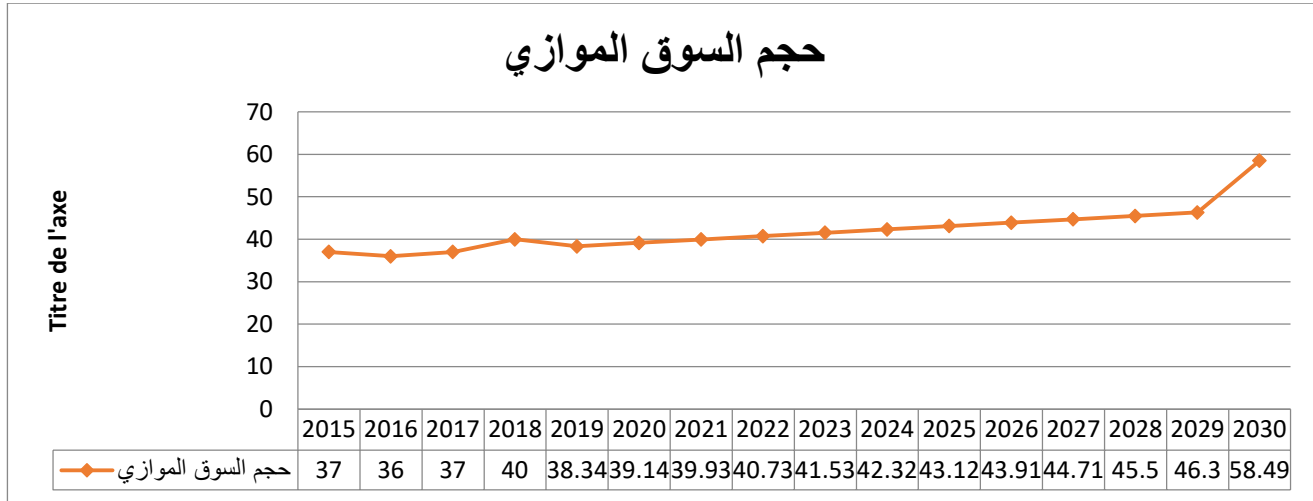
إن ثقافة السوق المالي وما يوفره من بدائل تمويلية بتكلفة أقل غائبة تماما عند المؤسسات الجزائرية، دون ذكر المواطن الجزائري، هذا بسبب غياب الوعي المالي لدى رجال الأعمال الجزائريين، وأيضا البيروقراطية التي تحكم البورصة والتي تحد من الرغبة في الولوج إليها، وإذا أردنا أن نتحدث عن إمكانية استثمار صندوق التقاعد في السوق المالي المحلي فهو غير ممكن نتيجة لأدائه الذي لا يذكر ولتأثيره في تمويل المؤسسات الذي هو منعدم، لذا يجب تسهيل الإجراءات الخاصة بدخول المؤسسات للسوق المالي، وكذا إجراءات طرح الأسهم والسندات وطريقة التداول، حتى يتسنى للمستثمر أن يختار طريقة التمويل التي تناسبه والعائد الذي يريده بأعلى درجة الأمان، هذا من شأنه أن يسمح لصندوق التقاعد بتوفير بدائل استثمارية مغرية بعوائد مالية جيدة تساهم في تنويع مصادر تمويله.

3.4 دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي:

وذلك لزيادة الاشتراكات المدفوعة للنظام الضمان الاجتماعي عامة ولصندوق التقاعد خاصة، إذ تشير التوقعات المستقبلية إلى زيادة توسع رقعة الاقتصاد غير المنظم، فبحلول سنة 2025 سيشكل ما

نسبته 43.1 % من حجم الاقتصاد الوطني وهو ما يعبر عن أرصدة مالية ضخمة خارج الإطار الرسمي سواء ما تعلق بالمنظومة الضريبية أو منظومة الحماية الاجتماعية، لذا يجب العمل على إيجاد آليات قانونية من شأنها استغلال هذا النشاط فيما ينفع الصالح العام.

الشكل 11: توقعات حجم السوق الموازي آفاق 2030



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel 2007

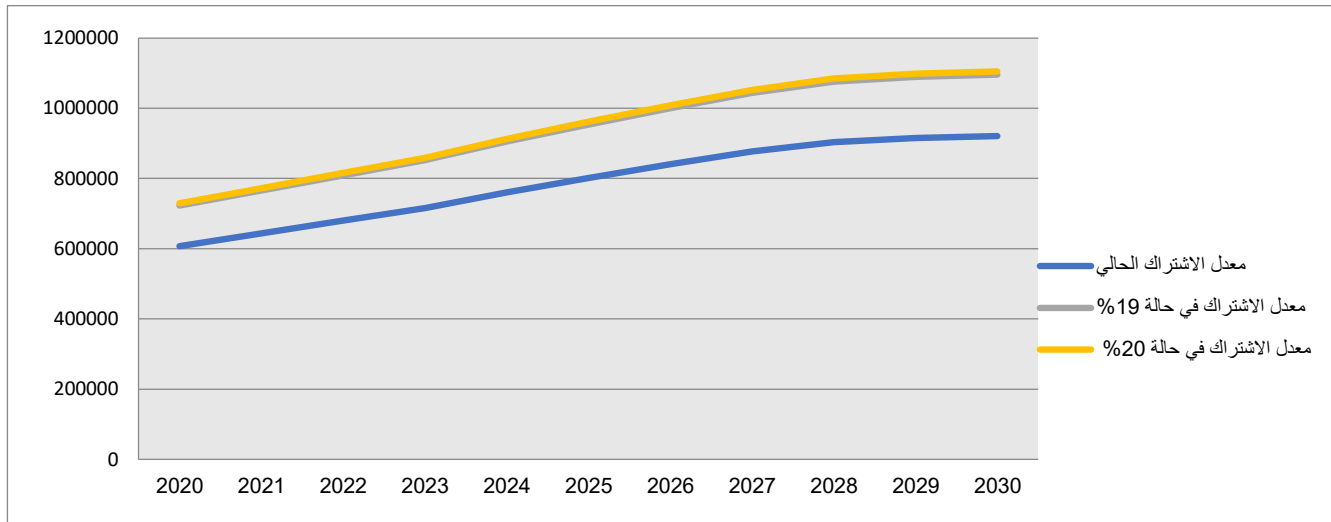
4.4 تكيف سن الإحالة على التقاعد مع أمل الحياة أو العمر المتوقع للمسنين:

كما هو معمول به في الدول الأوروبية خاصة الدول الإسكندنافية، فهي تشهد شيخوخة متزايدة بالإضافة إلى زيادة العمر المتوقع للأشخاص المسنين، وهذا نتيجة للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، مما ساهم في زيادة تكاليف رعاية المسنين ومن بينها معاشات التقاعد، حيث تم ربط متوسط العمر المتوقع مع سن بداية الاستفادة من التقاعد، ومن خلال هذا المتوسط يتم تحديد نظريا قيمة الاشتراك المدفوع وقيمة المعاش بالإضافة إلى الفوائد فيما يسمى بنظام المساهمة النظرية المحددة (NDC).

5.4 رفع معدل الاشتراك:

سنقوم برفع معدل الاشتراك من المعدل الحالي إلى 19% و 20% على التوالي وذلك لمعرفة أثر الزيادة في معدل الاشتراك على رصيد صندوق التقاعد، وهل سيحقق صندوق التقاعد رصيد موجب بعد هذه الزيادة وفي أي سنة يمكن أن يتحقق ذلك، ويشير الشكل أدناه إلى الفرق بين الإيرادات المتوقعة في حالة بقاء نفس معدل الاشتراك، وفي حالة رفعه إلى 19% و 20%.

الشكل 12: الإيرادات المتوقعة للحالات 3

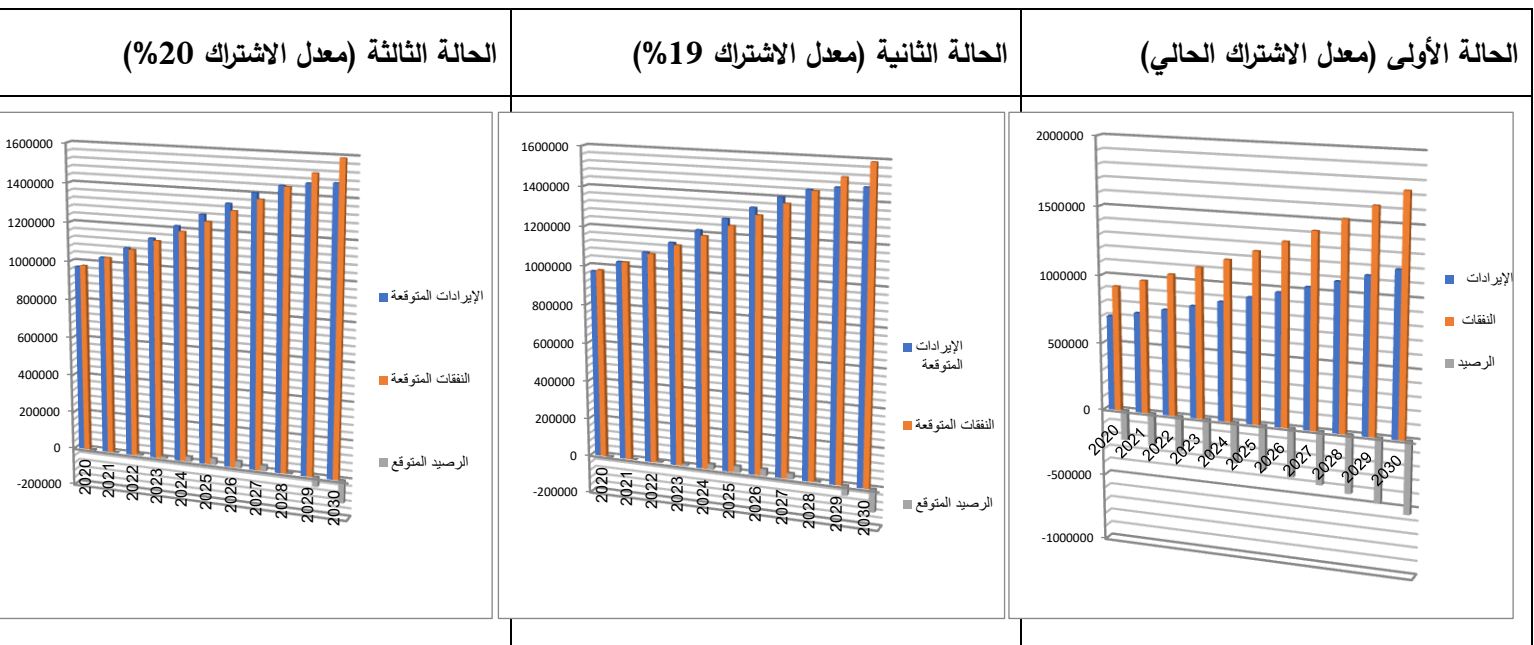


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel 2007

مقارنة الحالات الثلاث:

في هذه الحالة قمنا برفع معدل الاشتراك إلى 19% و 20% ومقارنتها مع المعدل الحالي من حيث الإيرادات المتوقعة وأثرها على رصيد صندوق التقاعد إما بالعجز أو بالفائض، ويمكن تلخيص هذه الحالات في الجدول الموالي:

الجدول 2: مقارنة الوضعية المالية المتوقعة للصندوق الوطني للتقاعد في الحالات الثلاث



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel 2007

من الجدول أعلاه يمكن تفسير الوضعية المالية المتوقعة للصندوق الوطني للتقاعد من خلال معدل الاشتراك إلى 3 حالات:

✓ **الحالة الأولى (معدل الاشتراك الحالي):** في حالة بقاء معدل الاشتراك على حاله (في هذه الحالة تم أخذ معدل الاشتراك المطبق سابقا 17.75%) فإن الوضعية المالية لصندوق التقاعد ستندهر بشكل كبير، حيث من المتوقع أن يرتفع عجز صندوق التقاعد إلى 30% بحلول سنة 2025 و 58% سنة 2030 مقارنة بسنة 2020، وهذا راجع إلى ارتفاع نفقات التقاعد مقارنة بالإيرادات، بحيث تقدر الزيادة السنوية للنفقات المتوقعة بحوالي 6% كل سنة، في حين تقدر الزيادة السنوية للإيرادات المتوقعة بـ 4%.

إن هذه الزيادة في النفقات المتوقعة راجع بالأساس إلى الارتفاع المتوقع لعدد المتقاعدين، الذي بدوره يزيد من حجم المعاشات المدفوعة، بالإضافة إلى ذلك ارتفاع معدلات البطالة وتراجع معدل التشغيل سيقصص من حجم الاشتراكات المدفوعة مما سيساهم في تراجع إيرادات صندوق التقاعد والذي يعتمد بشكل كبير في تمويله على المساهمات المدفوعة.

✓ **الحالة الثانية (معدل الاشتراك 19%):** في هذه الحالة قمنا برفع معدل الاشتراك إلى 19%، كما هو موضح في الشكل الثاني، حيث من المتوقع أن يحقق صندوق التقاعد توازنا ماليا سنة 2023، ليستمر هذا التوازن إلى غاية سنة 2027، ومن المتوقع أن يحقق الصندوق فائضا ماليا خلال هذه السنوات، ليبلغ ذروته سنة 2026 بحوالي 23 مليار دينار، ومن المتوقع أن تنمو إيرادات الصندوق بحوالي 30% سنة 2027 مقارنة بسنة 2020.

إلا أنه ومن بداية سنة 2028 سيشهد رصيد صندوق التقاعد إشارة سالبة، بعدما حقق فائضا متوقعا، وهذا الرصيد السالب ما هو إلا نتاج عن الزيادة المتوقعة في حجم النفقات، والتي بدورها ناتجة عن بعض المتغيرات الاقتصادية والديمغرافية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على صندوق التقاعد والتي تم الإشارة إليها مسبقا، كالزيادة المتوقعة في عدد المتقاعدين بالإضافة إلى ذلك توسع رقعة الاقتصاد غير الرسمي والذي يعبر عن أموال ضائعة خارج نطاق الضمان الاجتماعي، والتي يمكن الاستفادة منها في تمويل صناديق الضمان الاجتماعي كصندوق التقاعد، بالإضافة إلى تراجع معدل التوظيف مما يقابله تراجع في حجم الاشتراكات والذي يعتبر مصدر التمويل الأساسي للصندوق في ظل غياب عوائد مالية أخرى أو انعدامها تماما كإيرادات الاستثمار.

✓ **الحالة الثالثة (معدل الاشتراك 20%):** في هذه الحالة قمنا برفع معدل الاشتراك إلى 20%، وكما هو موضح في الشكل الثاني، حيث من المتوقع أن يحقق صندوق التقاعد توازنا ماليا سنة 2022، ليستمر هذا التوازن إلى غاية سنة 2028، ومن المتوقع أن يحقق الصندوق فائضا ماليا خلال هذه السنوات، ليبلغ ذروته سنة 2026 بحوالي 35 مليار دينار، ومن المتوقع أن تنمو إيرادات الصندوق بحوالي 33% سنة 2028 مقارنة بسنة 2020.

إلا أنه ومن بداية سنة 2029 سيشهد رصيد صندوق التقاعد إشارة سالبة، بعدما حقق فائضا متوقعا، وهذا الرصيد السالب ما هو إلا نتاج عن الزيادة المتوقعة في حجم النفقات، والتي بدورها ناتجة

عن بعض المتغيرات الاقتصادية والديمغرافية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على صندوق التقاعد والتي تم الإشارة إليها مسبقاً.

إن الرفع من معدل الاشتراك سيساهم في خفض عجز صندوق التقاعد وتحقيق رصيد موجب، لكن هذا فقط على المدى القصير، لأنه على المدى المتوسط والطويل سيعاود رصيد صندوق التقاعد إلى تحقيق عجز، مما يوضح أن هذا الإجراء غير كافٍ مما يستدعي إجراءات أخرى من شأنها الحد من تدهور الوضعية المالية لصندوق التقاعد.

6.4 رفع سن التقاعد:

الجدول 3: عدد المتقاعدين حسب الفئات العمرية

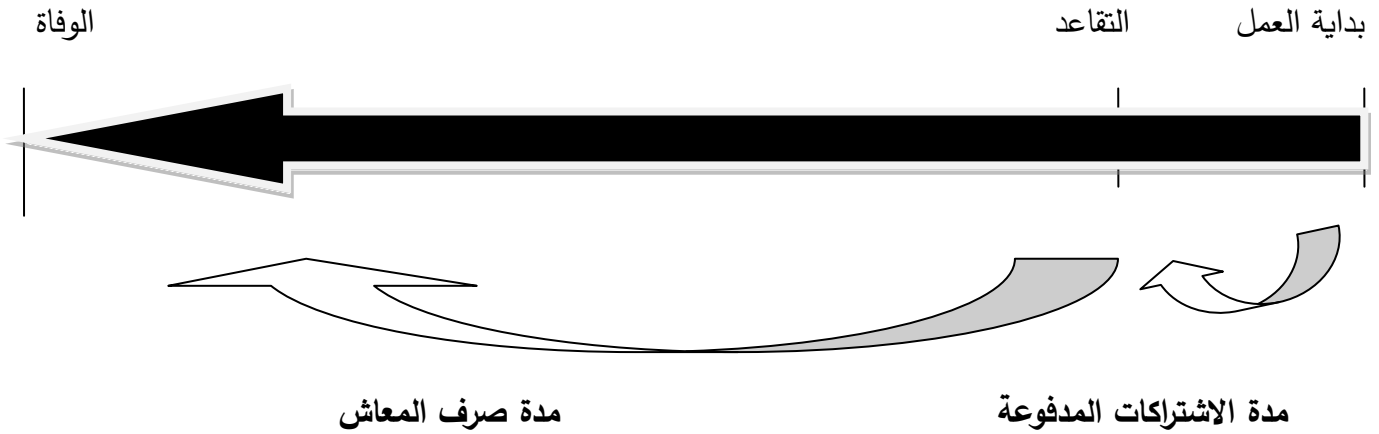
المجموع	+95	[90 ; 95]	[85 ; 90]	[80 ; 85]	[75 ; 80]	[70 ; 75]	[65 ; 70]	[60 ; 65]	[55 ; 60]	[50 ; 55]	[45 ; 50]	[40 ; 45]	
833865	2470	6984	16954	45897	68954	119740	176854	188230	107954	86954	12874	-	1999
847726	2035	7564	18741	47851	70458	122984	177698	191845	108140	87423	12987	-	2000
865611	2548	7945	19874	49781	74892	125845	178205	196547	108825	88102	13047	-	2001
876547	2684	8023	20328	50132	77420	127740	179238	199875	109103	88746	13258	-	2002
884145	2412	8150	20784	50214	79554	129784	180694	200240	109741	89520	13052	-	2003
895614	2202	8263	21662	51936	81992	131156	183139	201507	110303	90140	13314	166	2004
953340	15921	16678	31637	55376	86365	132825	183784	189958	124810	102750	13236	80	2005
997508	17954	16120	36470	55952	89632	139421	195842	201874	132980	99740	11523	102	2006
1050704	18651	16200	39819	56827	90964	146058	202983	212280	157490	98668	10764	-	2007
1091489	20586	16127	35130	60845	103726	156079	211064	227082	160675	91595	8580	-	2008
1150504	10785	15182	33682	71649	125138	175645	210592	242622	172605	85117	7487	-	2009
1264550	11560	15375	37504	81335	135289	179625	229062	289706	185311	90725	9058	-	2010
1269494	4160	12871	37199	73059	125602	185951	225156	320688	181214	94431	9163	-	2011
1 370437	4 127	14 193	38 513	83 462	142 353	191 665	235 509	341 627	189 686	88 786	19 929	20 587	2012
1 497605	4 282	15 299	36 181	93 402	143 991	197 030	251 372	380 707	215 073	107 063	27 373	25 832	2013
1 622089	4 517	14 215	40 419	99 342	150 361	199 631	275 941	424 782	230 688	122 232	32 334	27 627	2014
1740281	4422	15709	43616	105189	148791	205852	313892	454413	239186	146319	36781	26111	2015
1912617	4585	16316	45305	109159	155651	219926	341651	499507	275285	171057	43395	30780	2016
2087729	5711	18807	49066	113182	165354	222578	385520	481777	322414	251151	51926	20540	2017
2118388	6036	19197	56931	109757	171077	245371	423872	480464	338216	204159	46640	16668	2018
2132389	6078	20425	61010	111534	180082	263211	465389	479512	341271	150678	39148	14051	2019

المصدر: وثائق داخلية من المديرية العامة للصندوق الوطني للتقاعد.

من الجدول أعلاه نلاحظ عدد المتقاعدين الموزعين حسب الفئات العمرية، فحسب البيانات فأكبر عدد من المتقاعدين يندرجون ضمن الفئة العمرية 60 حتى 65 سنة، تليها الفئة العمرية 65 حتى 70 سنة وأخيراً الفئة العمرية بين 55 و60 سنة، وأما بالنسبة للفئات العمرية الأقل من 60 سنة فالملاحظ أنها عرفت زيادة ملحوظة خاصة سنوات 2016، 2017 وسنة 2018، نتيجة للتهافت على التقاعد المسبق بالرغم من صدور الأمر 11/16 الذي ألغى التقاعد المسبق.

إن الإشكال اليوم يكمن في زيادة العمر المتوقع للمسنين أو المتقاعدين، مما ينجر عنه زيادة في النفقات، خاصة وإذا تحصل العامل على تقاعد مسبق أي في سن 50 أو 55 سنة، مما يخلق فجوة بين مدة الاشتراكات المدفوعة، ومدة الاستفادة من التقاعد، أي سنوات النشاط التي يدفعها العامل خلالها العامل اشتراكات التقاعد تكون أقل من سنوات الاستفادة من التقاعد التي ينجر عنها دفع للمعاش، مما يزيد من حجم تكاليف التقاعد لأن المساهمات المدفوعة لا تغطي مدة صرف المعاش، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل 13: دورة حياة المتقاعد



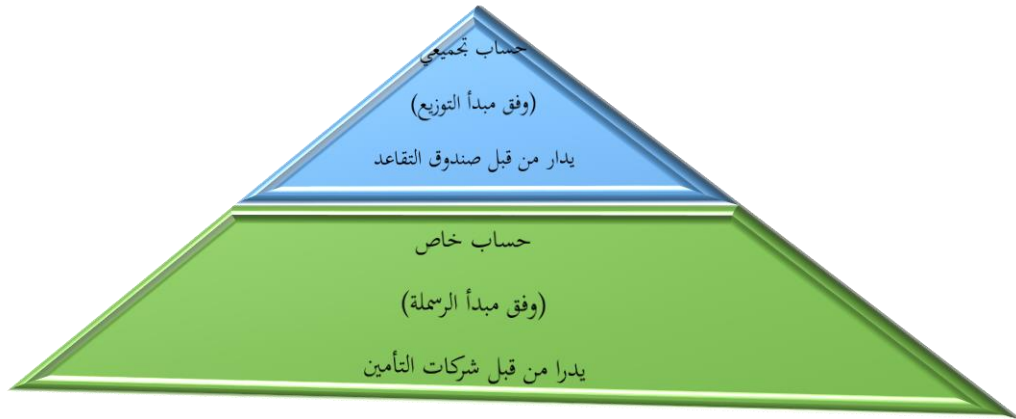
المصدر: من إعداد الباحثين.

مع ارتفاع معدلات البطالة، فإن سنة الحصول على عمل مؤمن قد تمتد حتى سن 28 أو أكثر، بالإضافة إلى ذلك خروج العديد من الموظفين للتقاعد قبل 60 سنة يخلق ضغطا كبيرا على صندوق التقاعد، فمن جهة تراجع حجم الاشتراكات نتيجة زيادة معدل البطالة، ما ينجر عنه تراجع في الفئة النشطة المساهمة في تمويل صندوق التقاعد وهذا في ظل غياب مصادر تمويلية أخرى، ومن جهة أخرى زيادة حجم النفقات نتيجة زيادة عدد المتقاعدين الذين لم يتموا دفع اشتراكاتهم كاملة، وهذا في ظل زيادة العمر المتوقع، وأيضا في حالة وفاة المؤمن عليه المعاش سيعود لزوج وأولاده مما يطيل فترة دفع المعاش.

إن أي إصلاح لنظام التقاعد مستقبلا، يجب أن يأخذ في الحسبان العديد من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على السلامة المالية لنظام وصندوق التقاعد وأيضا دراسة حقيقية للوضع الاقتصادي والاجتماعي قبل القيام بأي خطوة إصلاحية، فرفع سن التقاعد إلى 62 سنة أو 65 سنة سيطيل من العمر الإنتاجي للعامل ويطيل من مدة دفع الاشتراكات، ولكن سيفاقم من ظاهرة البطالة وعدم الاستفادة من طاقة الشباب المنتجة، في ظل واقع اقتصادي صعب وغياب استثمارات حقيقية خلاقة لقيمة مضافة ومناصب عمل، أيضا زيادة العمر المتوقع والاستفادة من معاش الزوج بعد الوفاة تزيد من فترة الاستفادة من المعاش، لذا يجب دراسة كل هذه الجوانب قبل رفع سن التقاعد.

7.4 النموذج المقترح: من خلال هذا المحور سنقوم باقتراح نموذج للتقاعد، بحيث يتشكل حساب المتقاعد من حسابين منفصلين هما:

الشكل 14: هيكل حساب التقاعد المقترح

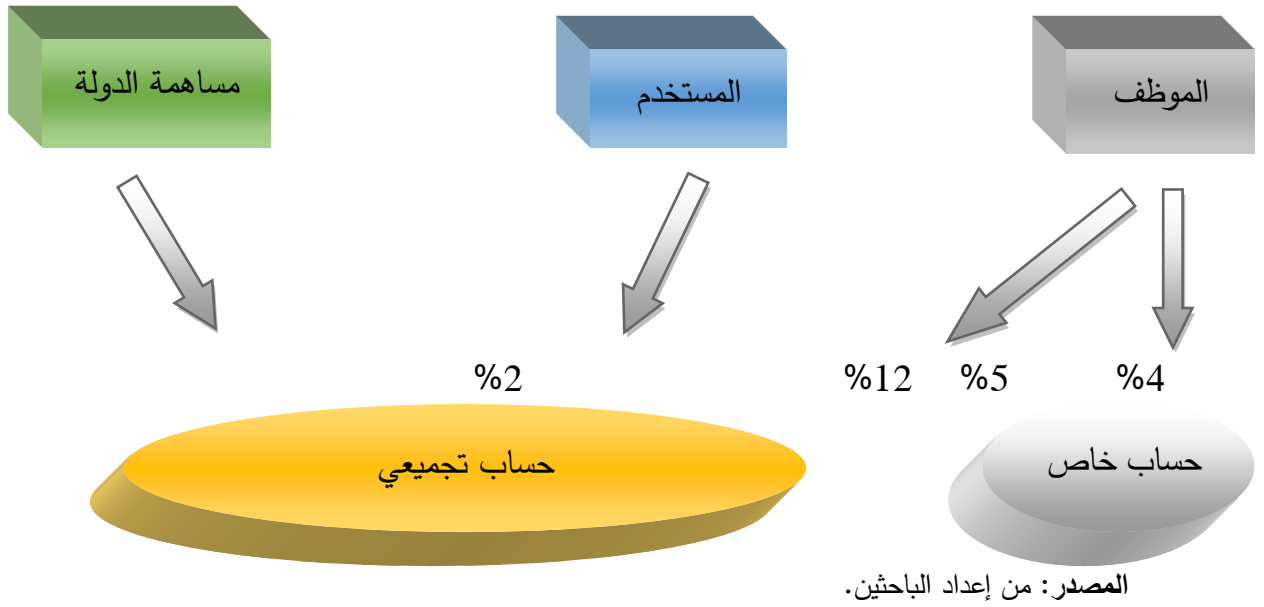


المصدر: من إعداد الباحثين

1.7.4 الحساب التجميعي: يحل هذا الحساب محل حساب المتقاعد الحالي، مع إجراء بعض التعديلات، على أن تبقى إدارة هذا الحساب على مستوى صندوق التقاعد الوطني وفق مبدأ التوزيع أي مساهمة العمال الحاليين في دفع اشتراكات المتقاعدين الحاليين، أما فيما يخص تمويل هذا الحساب سيتم من خلال الاشتراكات المدفوعة بحيث سيدفع العامل 5% من أجره، أما المستخدم أو صاحب العمل سيدفع نسبة تقدر بـ 12% على أن تلزم الدولة بدفع 2%، وسيلتزم صندوق التقاعد باستثمار مالا يقل عن 20% من الاشتراكات المدفوعة في الأدوات المالية ذات العائد المضمون ومخاطرة أقل كالسندات الحكومية وغيرها، مما سيساهم في تنويع مصادر تمويل صندوق التقاعد وزيادة الإيرادات المتوقعة وتحقيق رصيد موجب، وسيستفيد العامل من تقاعده في حالة بلوغه سن 62 عاما مع بقاء نفس الشروط الخاصة فيما يخص سنوات الاعتماد وحساب المعاش وغيرها من الشروط الأخرى.

2.7.4 الحساب الخاص: وهو عبارة عن تقاعد مكمل للتقاعد الأساسي يمول أساسا من قبل العامل بنسبة 4% من دخله، ويدار من قبل شركات التأمين تحت رقابة وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي وصندوق التقاعد، وذلك وفق مبدأ الرسملة، على أن يستفيد العامل من هذا المعاش عند بلوغه سن 65 سنة، على أن تلتزم شركات التأمين بدفع فائدة سنوية وفق ما يقتضيه تفاهم الطرفين.

الشكل 15: تمويل حساب التقاعد المقترح



5. خاتمة:

لقد مر نظام التقاعد في الجزائر بمحطات تاريخية مهمة بداية من الحقبة الاستعمارية إلى حين صدور القانون 12/83 الصادر في 1983 والذي تمخض عنه النظام الحالي، والذي عرف بدوره عدة إصلاحات فيما بعد، ويقوم هذا النظام على مبدأ التوزيع أي خدمة الأجيال لبعضها البعض، إلا أنه عرف في السنوات الأخيرة عجزا كبيرا على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد في تسديد ما عليه من التزامات اتجاه المتقاعدين، وذلك نتيجة لتضافر عدة عوامل اقتصادية واجتماعية ساهمت بشكل كبير في استمرار هذا العجز في ظل غياب إصلاحات حقيقية من شأنها الحد من الاختلال المالي الذي يعانيه صندوق التقاعد.

نتائج الدراسة: خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

- ✓ نظام التقاعد في الجزائر قائم على مبدأ التوزيع أي الفئة النشطة تقوم بتسديد الاشتراكات للصندوق الوطني للتقاعد والذي بدوره يحولها إلى معاشات المتقاعدين؛
- ✓ يعتبر قانون 12/83 المنظم لنظام التقاعد في الجزائر؛
- ✓ تشكل اشتراكات العمال النسبة الأكبر من إيرادات صندوق التقاعد فيم لا تتجاوز عائدات الاستثمار 1%؛
- ✓ على مدار العشر سنوات الماضية سجل الصندوق الوطني للتقاعد تذبذب في رصيده؛
- ✓ منذ سنة 2013 إلى حد اليوم يعرف عجزا كبيرا حيث وصل إلى ما يقارب 580 مليار دج سنة 2018 وذلك نتيجة زيادة النفقات وانخفاض الإيرادات؛
- ✓ تشير التوقعات المستقبلية بأن الوضعية المالية لصندوق التقاعد ستزداد تعقيدا وصعوبة نتيجة للضغوط الاجتماعية والاقتصادية؛

✓ رفع معدل الاشتراك، فالاشتراكات تساهم في التقليل من العجز في رصيد صندوق التقاعد في الأجل القصير.

التوصيات والاقتراحات:

- ✓ خلق توأمة بين نظام التقاعد القائم على مبدأ التوزيع والنظام القائم على الرسملة، من خلال فتح حسابين للمتقاعد، الأول حساب خاص يساهم فيه المتقاعد بنفسه ويدار من قبل شركات التأمين ويقوم على أساس الرسملة، والحساب الثاني حساب تجميعي يساهم فيه الموظف، صاحب العمل والدولة ويقوم على مبدأ التوزيع؛
- ✓ الرفع أو الزيادة في نسبة الاشتراكات التي يدفعها العمال إلى صندوق التقاعد من أجل زيادة الإيرادات وتغطية العجز؛
- ✓ تفعيل دور السوق المالي، حتى يتسنى لصندوق التقاعد استثمار اشتراكات العمال من أجل الحصول على عوائد أعلى وبالتالي زيادة المداخل لهذا الصندوق؛
- ✓ الرفع من سن التقاعد وتعليق قانون التقاعد المسبق؛
- ✓ تفعيل دور الرقابة المالية على مسيري حسابات صندوق التقاعد للحد من سوء التسيير وتبديد المال؛
- ✓ تكيف سن الإحالة على التقاعد مع متوسط العمر المتوقع نتيجة زيادة هذا الأخير، مثل ما هو معمول به في الدول لاسكندنافية؛
- ✓ تنويع مصادر تمويل صندوق التقاعد وعدم الاكتفاء على اشتراكات العمال ومساهمة الدولة والاستفادة من القطاعات المنتجة الأخرى كقطاع الخدمات؛
- ✓ تبني سياسة مرنة في التوظيف وذلك للحد من ظاهرة البطالة، وزيادة عدد المشتركين على مستوى منظومة الضمان الاجتماعي، مما يساهم في زيادة عوائد صندوق التقاعد؛
- ✓ الاستفادة من الأموال المتداولة خارج الإطار الرسمي للاقتصاد الوطني، عن طريق آلية واضحة ومنصفة لكلا الطرفين.

6. قائمة المراجع:

- <http://www.cnr.dz> (Consulté le 12/11/2021), sur cnr.dz/ar/presentation/;
- flici farid (2020), <https://farid-flici.gitbook.io/pop-proj-dz/> (consulté le 19/06/2021);
- بن طلحة صليحة، قادم فاطمة، (2020)، الآليات المعتمدة لإعادة الاستقرار المالي للصندوق الوطني للتقاعد، دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 01 (04)، 138-150؛
- بودية مراد، بوشعور رضية (2018)، إشكالية عجز صندوق التقاعد الوطني، دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 01 (02)، 50-76؛

لعور صندرة، (2017)، استدامة التقاعد في الجزائر في ظل التحول الديمغرافي، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 02 (04)، 512-537؛

سماي علي، مزيود ابراهيم، (2015)، تحليل المتغيرات المتحركة في إيرادات ونفقات مؤسسات الضمان الاجتماعي - حالة الصندوق الوطني للتقاعد -، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02 (13)، 115-136؛

زرقاطة مريم، (2018)، أثر الحوكمة على أداء الصناديق السيادية في الأسواق المالية -دراسة مقارنة بين صندوق المعاشات الحكومي في النرويج وصندوق ضبط الموارد في الجزائر-، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، الجزائر؛

محدد مليكة، (2012)، واقع وآفاق الشركة الوطنية للتأمينات (SAA) وتكاملها مع الآليات الجديدة للتقاعد في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر؛

flici farid, (2017), longevity and pension plan sustainability in Algeria: taking the retirees mortality experience into account, ecole nationale superieure de statistique et d'economie appliqué, Algeria;